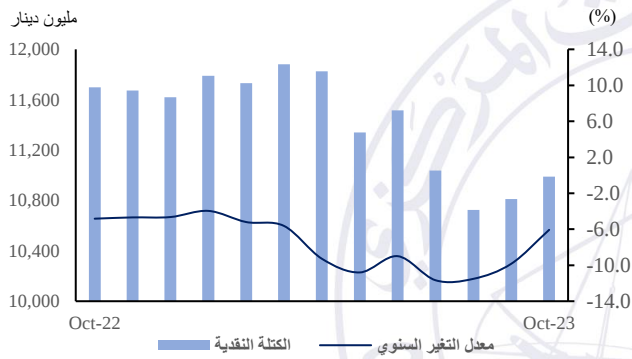


أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

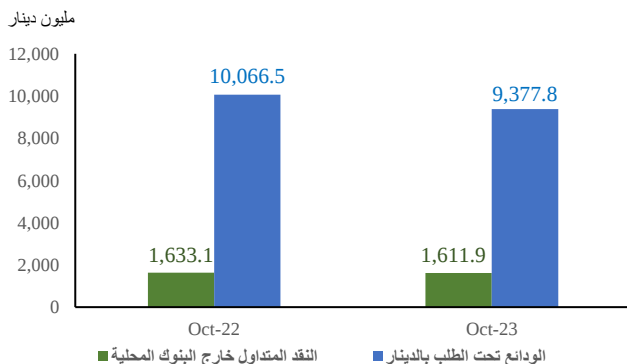
استمر رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) على أساس سنوي في التراجع منذ أغسطس 2022، حيث انخفض بنحو 0.71 مليار دينار وبنسبة 6.1% لتبلغ قيمته نحو 10.99 مليارات دينار في نهاية أكتوبر 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11.70 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في عرض النقد (M1) بصفة رئيسية لتراجع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.69 مليار دينار وبنسبة 6.8% لتصل قيمته نحو 9.38 مليارات دينار، إلى جانب انخفاض قيمة النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.02 مليار دينار وبنسبة 1.3% لتصل قيمته نحو 1.61 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



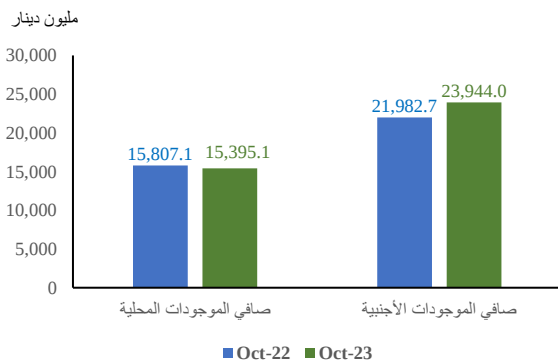
يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية أكتوبر لعام 2023 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية، ويمكن إيجاز أبرز نتائج الموجز فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 4.1% لتبلغ قيمته نحو 39.34 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 3.06 مليارات دينار وبنسبة 3.7%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية بقيمة 1.85 مليار دينار وبنسبة 19.0%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.17 مليار دينار وبنسبة 2.5%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.26 مليار دينار وبنسبة 2.7%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.57 مليار دينار وبنسبة 4.3%.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال الفترة من نهاية أكتوبر 2022 إلى نهاية أكتوبر 2023، يمكن بطريقة أخرى احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الأصول المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) جاء متأثراً بالارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 1.96 مليار دينار وبنسبة 8.9% (نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بقيمة 1.85 مليار دينار وبنسبة 19.0%، وصافي الموجودات الأجنبية لبنك الكويت المركزي بقيمة 0.12 مليار دينار وبنسبة 0.9%) من جهة، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 0.41 مليار دينار وبنسبة 2.6% (كمحصلة لارتفاع كل من المطالب على القطاع الخاص، وأخرى "صافي" إلى جانب تراجع كل من المطالب على الحكومة والمؤسسات العامة وودائع وحسابات الحكومة) من جهة أخرى.

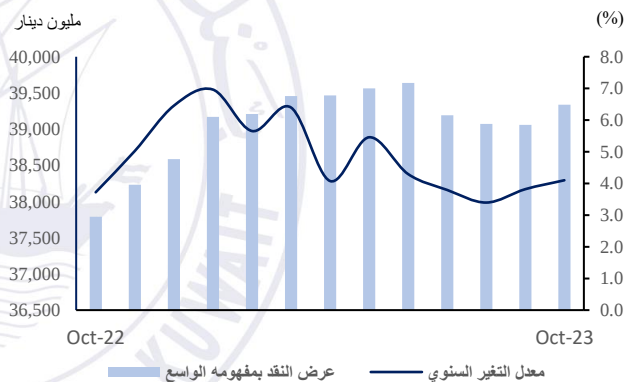
شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



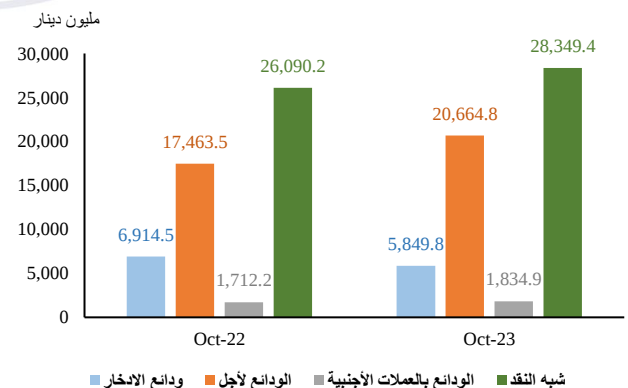
2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 1.55 مليار دينار وبنسبة 4.1% لتبلغ قيمته نحو 39.34 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2023 مقابل نحو 37.79 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بنحو 2.26 مليار دينار وبنسبة 8.7% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.71 مليار دينار وبنسبة 6.1% من جهة أخرى.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



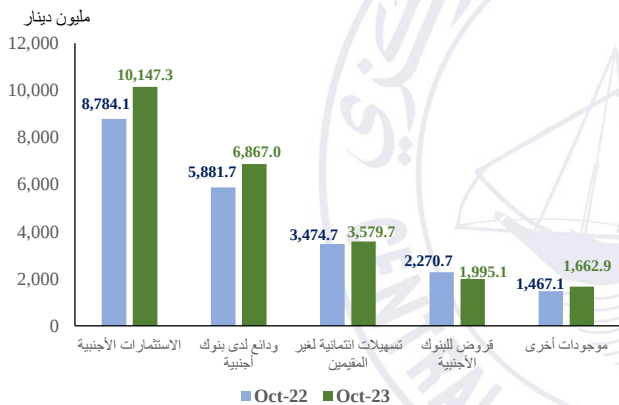
شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



وفيما يخص مكونات الموجودات الأجنبية ومكونات المطالب على القطاع الخاص، يمكن بيانها على نحو أكثر تفصيلاً كالتالي:

مثلت الموجودات الأجنبية نسبة بلغت نحو 28.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية أكتوبر 2023، وهو مستوى أعلى من متوسط النسبة البالغ 26.8% خلال الفترة من نهاية أكتوبر 2022 وحتى نهاية أكتوبر 2023. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من الاستثمارات الأجنبية، وودائع لدى بنوك أجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والموجودات الأخرى بنسبة 15.5%، و16.8%، و3.0%، و13.4% لكل منهم على الترتيب.

شكل (7): مكونات الموجودات الأجنبية



وعلى صعيد آخر، تُعد المطالب على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 52.3% من إجمالي هذه الموجودات في أكتوبر 2023.

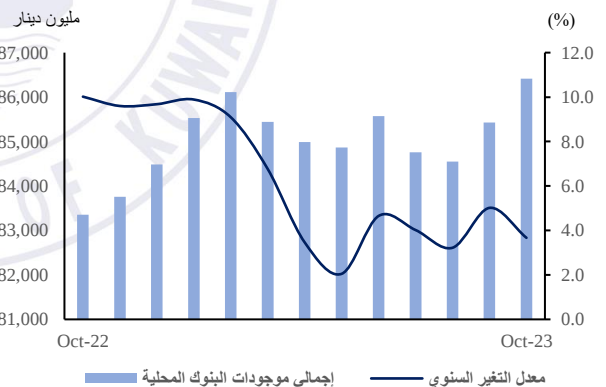
وتتكون المطالب على القطاع الخاص بشكل رئيسي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين (تمثل نسبة 95.0% من المطالب على القطاع الخاص، ونسبة 49.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية)، بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية الأخرى كما في نهاية أكتوبر 2023.

ثانيًا: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 3.06 مليارات دينار ونسبة 3.7% لتبلغ قيمته نحو 86.41 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2023 (وهو المستوى الأعلى تاريخياً) مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 83.35 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 2.37 مليار دينار ونسبة 10.9% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 24.25 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.47 مليار دينار ونسبة 3.4% لتبلغ قيمتها نحو 45.23 مليار دينار. كما ارتفعت الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية بنحو 0.11 مليار دينار ونسبة 6.4% لتصل إلى 1.87 مليار دينار.

شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من مطالب على البنك المركزي، ومطالب على الحكومة، ومطالب على المؤسسات العامة، وقروض للبنوك، والموجودات الأخرى بنسبة 7.7%، و17.6%، و0.2%، و2.2%، و5.7% لكلٍ منهم على الترتيب.

وفيما يلي جدول يوضح إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية:

جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية
(مليون دينار)

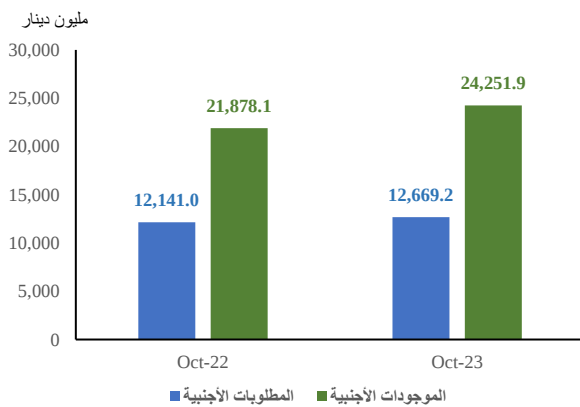
النسبة للإجمالي (%)	التغير		أكتوبر 2023	أكتوبر 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
8.4	-7.7	-606.7	7,265.7	7,872.3	مطالب على البنك المركزي
0.5	-17.6	-91.2	428.3	519.6	مطالب على الحكومة
4.2	-0.2	-7.3	3,623.2	3,630.5	مطالب على المؤسسات العامة*
52.3	3.4	1,467.0	45,225.1	43,758.1	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
49.7	2.9	1,198.8	42,950.1	41,751.3	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
28.1	10.9	2,373.8	24,251.9	21,878.1	الموجودات الأجنبية
1.1	-2.2	-22.4	977.0	999.4	قروض للبنوك
2.2	6.4	112.6	1,874.3	1,761.7	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.2	-5.7	-166.5	2,768.6	2,935.1	الموجودات الأخرى
100.0	3.7	3,059.4	86,414.2	83,354.8	إجمالي موجودات البنوك المحلية

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة 50% فأكثر " وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

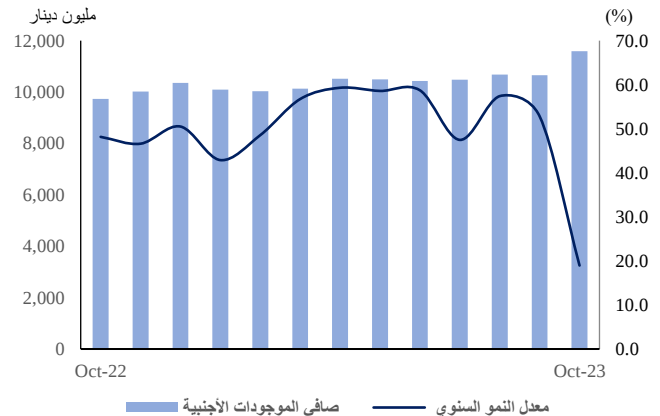
من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع بصفة رئيسية كمحصلة لزيادة رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 2.37 مليار دينار وبنسبة 10.9%، وزيادة رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.53 مليار دينار وبنسبة 4.4%.

ومن جانب آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 1.85 مليار دينار وبنسبة 19.0% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 11.58 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2023 مقابل ما يعادل نحو 9.74 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل

شكل (9): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



شكل (8): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



2. أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

تمثل أرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين نسبة 89.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين، وتُعد نسبة مستقرة خلال الفترة من نهاية أكتوبر 2022 وحتى نهاية أكتوبر 2023. هذا، وسجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.17 مليار دينار وبنسبة 2.5% ليصل إجمالي قيمة الرصيد نحو 47.55 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46.38 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وساهمت كل من التسهيلات الائتمانية الشخصية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال بنحو 40.3%، و59.7% من ارتفاع قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تشكل نسبة 39.5% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 0.47 مليار دينار وبنسبة 2.6% لتصل قيمتها نحو 18.77 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2023 مقابل نحو 18.30 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 0.41 مليار دينار وبنسبة 2.6% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمته نحو 16.03 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2023، وهي القيمة الأعلى تاريخياً، إلى جانب ارتفاع طفيف في الجزء النقدي المستخدم لكل من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 1.1% لتبلغ قيمته

نحو 1.97 مليار دينار، وتسهيلات ائتمانية شخصية أخرى (تمثل نسبة 2.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 14.6% لتبلغ قيمتها نحو 0.47 مليار دينار. وفي المقابل، تراجع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية المقدم للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنحو 0.02 مليار دينار وبنسبة 7.1% لتبلغ قيمته 0.30 مليار دينار. هذا، وتُظهر البيانات استمرار التراجع في الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الشخصية المقدم للسكن الخاص والنموذجي على أساس سنوي منذ نهاية فبراير 2023. وفيما يخص الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تشكل نسبة 60.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين)، فقد ارتفع بقيمة 0.70 مليار دينار وبنسبة 2.5% ليلبلغ نحو 28.78 مليار دينار في أكتوبر 2023 مقابل نحو 28.08 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية لزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.63 مليار دينار، وبنسبة 5.5%)، والتجارة (0.20 مليار دينار، وبنسبة 6.1%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.20 مليار دينار، وبنسبة 20.4%)، وشراء أوراق مالية "أفراد، وشركات ومؤسسات" (0.21 مليار دينار، وبنسبة 6.8%)، والزراعة وصيد الأسماك (0.01 مليار دينار، وبنسبة 36.7%). ومن جانب آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة النفط الخام والغاز (0.18 مليار دينار، وبنسبة 8.4%)، والصناعة (0.13 مليار دينار، وبنسبة 5.2%)، وقروض للبنوك (0.02 مليار دينار، وبنسبة 2.2%)، والخدمات الأخرى (0.21 مليار دينار، وبنسبة 5.8%)، إلى جانب تراجع محدود في الخدمات العامة بنسبة 1.2% في نهاية أكتوبر 2023 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

جدول (2): أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين
(مليون دينار)

النسبة للإجمالي (%)	التغير		أكتوبر 2023	أكتوبر 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
39.5	2.6	471.5	18,771.3	18,299.7	التسهيلات الائتمانية الشخصية
4.1	1.1	21.3	1,968.2	1,946.9	الاستهلاكية
33.7	2.6	412.7	16,029.1	15,616.4	الإسكانية
0.6	-7.1	-23.0	299.6	322.6	السكن الخاص والنموذجي
1.0	14.6	60.5	474.3	413.8	أخرى
60.5	2.5	697.6	28,779.1	28,081.5	التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال
7.2	6.1	196.4	3,408.6	3,212.2	التجارة
4.9	-5.2	-129.1	2,352.7	2,481.9	الصناعة
0.1	36.7	8.0	29.9	21.9	الزراعة وصيد الأسماك
6.9	6.8	207.9	3,287.5	3,079.7	شراء أوراق مالية
20.4	1.9	185.0	9,694.3	9,509.3	العقار
5.1	22.7	445.7	2,411.6	1,966.0	الإنشاء
2.1	-2.2	-22.4	977.0	999.4	قروض للبنوك
2.4	20.4	195.8	1,154.6	958.8	مؤسسات مالية غير البنوك
4.1	-8.4	-180.1	1,959.0	2,139.1	النفط الخام والغاز
0.2	-1.2	-1.4	116.8	118.1	الخدمات العامة
7.1	-5.8	-208.1	3,387.1	3,595.2	الخدمات الأخرى
100.0	2.5	1,169.2	47,550.4	46,381.2	الإجمالي

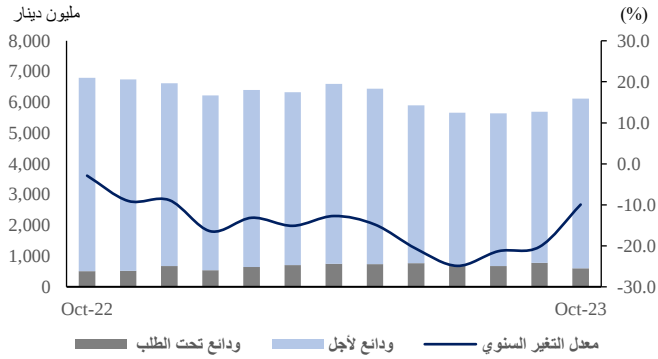
3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

وفي مقابل ذلك، تراجعت قيمة رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.68 مليار دينار ونسبة 9.9% حيث بلغت قيمته بنحو 6.12 مليارات دينار.

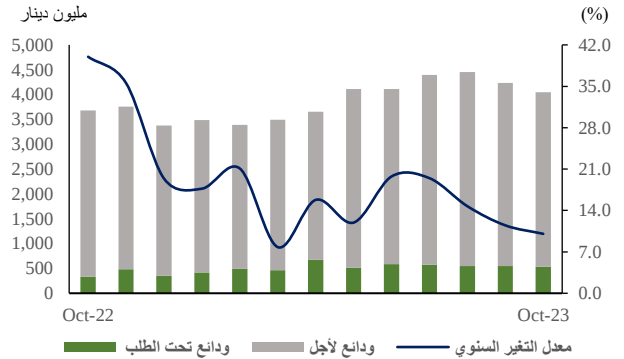
هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص "المقيم" مصدر التمويل الأساسي للبنوك المحلية (بما نسبته 43.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أكتوبر 2023). وعلى جانب آخر، بلغت نسبة كل من الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة نحو 4.7% و 7.1% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أكتوبر 2023.

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.26 مليار دينار ونسبة 2.7% لتبلغ قيمته نحو 47.90 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46.64 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة رصيد ودائع القطاع الخاص بنحو 1.57 مليار دينار ونسبة 4.3% لتبلغ قيمته نحو 37.73 مليار دينار، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد الودائع الحكومية بنحو 0.37 مليار دينار ونسبة 10.0% لتبلغ قيمته نحو 4.05 مليارات دينار في نهاية أكتوبر 2023.

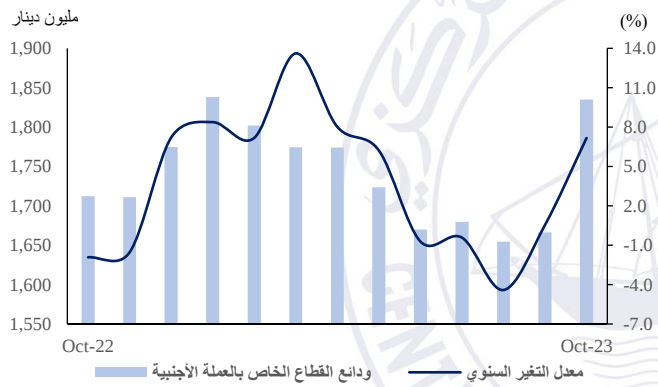
شكل (11): تطور أرصدة المؤسسات العامة



شكل (10): تطور أرصدة الودائع الحكومية



شكل (13): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



شكل (12): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

